اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٦٠	١٢٧٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

اسعار المواد الغذائية بالجملة

المادة	الوحدة القياسية	معدل السعر
سكر	كيس ٥٠ كيلو غراماً	٧٣٧٥٠
طحين صفر عراقي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٢٥٠٠
طحين صفر اماراتي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٥٠٠
رز امريكي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٣١٠٠٠
رز فيتنامي	كيس ٥٠ كيلو غراما	١٦٠٠٠
رز تايلندي	كيس ٥٠ كيلو غراما	٢٦٠٠٠
رز عنبر	كيس ٥٠ كيلو غراما	٥٨٥٠٠
معجون طماطة	علبة زنة ١كغم	١٤٠٠
دهن طعام	علبة زنة ١٥ كغم	١٧٠٠٠
شاي الحصة	كيلو غرام (فل)	٢٢٥٠
الشعرية العراقية	كيلو غرام	٨٥٠
البيض	طبقة ٣٠ بيضة	٣٧٥٠

في الهم الاقتصادي

هل من فائدة في رفع سعر الدينار مقابل الدولار؟

علاء خالد غزالة

يسعى البنك المركزي العراقي، منذ عدة أشهر الى دعم سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي بالتدريج. وقد أوضح وزير المالية ان ارتفاع قيمة الدينار مقابل الدولار يمثل نصرا ومكتسبا للحكومة، إضافة الى كونه انجازا لوزارته بالذات.

ولا يختلف اثنان في ان ارتفاع قيمة الدينار تمثل مؤشراً ايجابياً لأداء الحكومة لو انه حدث بشكل طبيعي. فالواقع ان سعر صرف العملة في الدول التي تعتمد نظام السوق الحرة يحدده مقدار الطلب والعرض. اي ان العملة تخضع لنفس قوانين السوق لكونها "سلعة" معروضة للتداول. لكن الاختلاف يكمن في مدى تدخل الدولة في تقدير سعر الصرف من ناحية تأثير ذلك على "حرية" السوق كقاعدة اساسية لنظام تكافؤ الفرص، وسلطة الدولة ممثلة بالاتجاهات السياسية التي سوف يتاح لها ان تتحكم في اتجاهات السوق، ابتداء بسعر صرف العملة وليس انتهاءا باسعار الفائدة.

ويقال لنا بين آونة واخرى ان سياسة "تسعير" العملة او تحسين قيمتها تقع ضمن قائمة شروط صندوق النقد الدولي ونادي باريس لتخفيض والغاء الديون العراقية التي تقدر بعشرات المليارات من الدولارات. وحيث انه لم يتم نشر هذه الشروط أو نص الاتفاقية للاطلاع العام، فان معرفة تلك الشروط تبقى حكرا على النخبة ممن اتيح لهم الوصول اليها بطريقة او بأخرى. وهذا يعني اننا في الواقع نستقريء تلك الاتفاقيات حسب طريقة عرضها من قبل الحكومة.

وبغض النظر عن الدافع لمثل هذا الاجراء، وعما اذا كانت عملية رفع سعر الدينار "منجزا وطنيا" او "شرطا مفروضا من الخارج"، فاننا سنحاول القاء الضوء فيما اذا كانت تلك العملية تخدم المصلحة الوطنية وتدفع عجلة التنمية المتثاقلة، ام انها عامل اخر في تعطيل الاقتصاد الوطني. ولنبدأ من مبدأ تدخل الدولة في تحديد سعر صرف عملتها. فقد كانت السلطة في النظام السابق تتبع هذا المبدأ منذ توليها زمام الامور نهاية الستينيات، وكان ذلك متماشيا مع الفكر الاشتراكي الذي اعتنقه الحزب الحاكم. حيث عمل البنك المركزي على تثبيت سعر صرف الدينار لفترة طويلة، ولم يتح التعامل الحر بالعملة الصعبة الا في اضيق الحدود. وحتى مع إجراء بعض الاصلاحات لإتاحة المجال أمام القطاع الخاص في استيراد بعض السلع المطلوبة للاستهلاك المحلي، كان يتوجب عليهم ان يحولوا مبالغ الاستيراد عن طريق البنك المركزي وضمن حدود معينة. وكان يجري تسعير الدينار حسب خطة الدولة. بمعنى آخر ان سعر الدينار في السوق العالمي كان مختلفا (اقل بكثير) عن سعره في البنك المركزي. نشأ عن ذلك ان البضائع المستوردة عن طريق الدينار المدعوم اصبحت مدعومة بالنتيجة، مما ادى الى منافسة غير منصفة مع الانتاج المحلي، وبالتالي انصرف كثير من الصناعيين والمنتجين عن اعمالهم لعدم القدرة على المواجهة. كما تزايدت النزعة الاستهلاكية بسبب رخص البضاعة المطروحة من مناشيء عالمية. غير ان رخص الاسعار كان ظاهريا فقط، وكشف عنه التضخم الشديد ابان سنوات الحصار وتراجع قدرة الفرد على الاستهلاك، واقتصاره على الضروريات، التي كانت هي الاخرى مدعومة من الدولة.

تلك التجربة التي عاشها العراقيون قبل فترة لم تتعد سنوات قليلة، اثبتت ان التحكم في سعر صرف الدينار قاد الى عواقب وخيمة حينما عجزت الدولة عن الاستمرار في تقديم الدعم المطلوب، وعندما واجه الاقتصاد تحدياً خطراً يتمثل في القدرة على تحقيق الموازنة في ميزان الاستيراد والتصدير. لقد شيدت الدولة آنذاك اقتصادها على تصدير النفط، ولم تقدم عناية كافية لتطوير قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة الحرة.

من ناحية اخرى، فان تقديم الدعم للدينار يعني تخصيص مبالغ مالية هائلة من الواردات الوطنية، كان يمكن استثمارها في انعاش الاقتصاد باقامة مشاريع انتاجية حيوية، بحيث يساهم انتاجها في توفير السلع محليا والتقليل من استيرادها كما يوفر فرص عمل كثيرة تخفف من وقع البطالة وتحيي الامل في المستقبل.

ولكن بدلا من ذلك نرى ان الحكومة الحالية ماضية في هذه السياسة من دون اعتبار لأي متغيرات اقتصادية تتفاعل مع تلك السياسة. وكمثال على ذلك، لنفترض ان سعر صرف الدينار بلغ ١٢٥٠ ديناراً للدولار الواحد، وقد كان ١٤٧٠ قبل ستة اشهر، فماذا يعني ذلك؟ ان ذلك يعني ان الدولار انخفض بنسبة ١٥٪ ، وان سعر السلعة المستوردة سوف ينخفض بنفس النسبة. اي ان الطماطم المستوردة يفترض ان تباع بسعر يقل بمقدار ١٥٪ عن سعرها قبل ستة اشهر، بحيث اصبح انتاجها محليا غير مجد واقعا، مع الاخذ بنظر الاعتبار ارتفاع تكلفة إنتاجها بسبب ارتفاع أسعار الوقود وأزمات الكهرباء غير المنتهية. لكن انخفاض سعر الطماطم ليس حقيقياً، فالفرق تدفعه الدولة من عائدات تصدير النفط. فيا لسخرية الاقدار كيف يصبح النفط ومشتقاته عاملا في ازدياد هم المنتجين، فمن جهة ازداد سعره عليهم ومن جهة اخرى قلل اسعار بضائعهم. فاي اقتصاد "صحي" هذا؟

لكننا نلمس ان اسعار معظم المنتجات القابلة للخزن لم يتغير بعد خفض الدولار عن سعرها قبل ذلك. بل ارتفعت اسعار بعض البضائع المستوردة لتبلغ اكثر من ضعف سعر المنشأ كما هو الحال مع الاسمنت مثلا. ويبدو ان السبب في ذلك انعدام ثقة التجار المستوردين في ثبات القيمة السوقية للدينار امام الدولار واحتمالية قيام الدولة برفع القيمة بشكل حاد مما يؤثر في رؤوس اموالهم المقدرة بالدولار. فليس من الحكمة في شيء ان يجد المستثمر نفسه آخر العام خاسرا بفرق العملة عن اول العام برغم انه كان رابحا طوال السنة بمقاييس التجارة.

ولتوضيح ذلك، لنفترض ان تاجرا لديه رأس مال مقداره مليون دولار ويرغب في استيراد السمنت. فمن الطبيعي مثلا ان يفترض هامشا ربحيا مقداره ١٠٪ (هامش الربح في الواقع يعتمد على مقدار رأس المال المستثمر، ومقدار الطلب على البضاعة، والمنافسة التجارية لتوفيرها، اي قانون العرض والطلب). فاذا كان الدولار فقد ١٥٪ من قيمته امام الدينار خلال ستة اشهر، فان توقع انخفاض مماثل لا يكون امرا عسيرا. اي ان هذا التاجر ربما يتوقع ان يخسر ٣٠٪ من رأس ماله (بالدولار) خلال العام، فاذا اضفنا هامش الربح الذي كان يتوقعه اصلا، فلن يكون مبالغا اذا وضع هامش ربح مقداره ٤٠٪. وبالتالي فان سعر البضاعة في السوق المحلية ارتفع بمثل هذه النسبة. طبعا الامر يشمل التجارة الداخلية ايضا طالما انها مقدرة بالدولار هي الاخرى.

اما عامل المنافسة بين التجار المستوردين فلن يكون له تأثير كبير، اذ انهم جميعا يواجهون نفس الظروف من ناحية احتمالية انخفاض سعر صرف الدولار. ستكون منافستهم منحصرة فقط في تقديرهم لهذا الانخفاض.

اما الحديث عن ظاهرة "الدولرة" فلا يعدو ان يكون عاطفيا او مثاليا لا يمت الى الواقع بصلة. فقد حل الدولار الامريكي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، في مرتبة العملة الاولى المعتمدة عالميا نظرا لقوة الاقتصاد الامريكي بالمقارنة مع اقتصاديات الدول الصناعية الغربية الاخرى. وعلى هذا فالامر ليس متعلقا بالعراق او بالدينار، حتى يمكن وقف، او الحد من التعامل بالدولار. واذا كان بالامكان ان نجعل للدينار موقعا عالميا او اقليميا مميزا، ففي اقل تقدير يجب ان لا يربط بالدولار عن طريق التسعير المبتسر، او السيطرة الحكومية على اسعار الصرف.

ومن الجدير بالذكر ان سعر صرف العملة المحلية امام الدولار وغيره من العملات الاجنبية لا يعكس قوة اقتصاد البلد. فالدينار الكويتي يعادل اكثر من ثلاثة دولارات، بينما يبلغ سعر الدولار ٣,٧٥ ريالٍ سعودي، مع ان اقتصاد كلا البلدين يعد قويا (نتيجة واردات الثروة النفطية واستخدامها في الاستثمارات طويلة الامد).

اذن من المستفيد من رفع قيمة الدينار؟ اذا كان الجواب هم طبقة الموظفين وذوي الدخل المحدود، فسوف يكون ذلك تجريدا وتعسفا. فهؤلاء يمثلون الشريحة الاستهلاكية الاكبر في السوق، وبالتالي فان تشجيعهم على الاستهلاك سوف يقلل من القدرة على تحقيق موازنة تجارية بين الواردات والصادرات. وفي ظروف مثل التي يمر بها العراق، يبدو ان الافضل ان تعمل الدولة على عكس العملية لتصب في مصلحة الصادرات (الامر الذي لا يبدو ان الدولة توليه اي اهتمام يذكر).

اذكر ان العملة اليابانية (الين) ارتفع سعر صرفها امام العملات الاخرى فجأة اواسط التسعينيات. وقد بلغ سعر الصرف قرابة الضعف امام الدولار آنذاك. وقد يبدو ذلك جيدا، لكنه لم يكن كذلك بالنسبة للحكومة اليابانية التي تعتمد في عائداتها على تصدير المنتجات الصناعية الرخيصة نسبيا. ومع انخفاض سعر الدولار سوف ترتفع اسعار تلك المنتجات مما يقلل من قدرتها على المنافسة عالميا. وقد عمدت المصارف الحكومية على طرح كميات هائلة من الين للتداول لخفض قيمته واعادته على القيمة السابقة لتحقيق استقرار في سوق الاعمال وميزان الاستيراد –التصدير. طبعا لم تعمل الحكومة اليابانية على تحديد سعر الصرف، بل اتبعت نظام السوق في العرض والطلب، واستخدام احتياطي النقد لديها الذي لم يأت من تصدير ثروة طبيعية.

من جانب آخر، يدّعي المسؤولون الحكوميون ان الدافع لرفع سعر الدينار مقابل الدولار يكمن في ارتفاع معدل التضخم، ويحاولون اقناعنا ان التضخم سوف يزول او يقل باتباع هذا الاجراء. غير انني اعتقد ان ذلك مجرد تبرير، اذ ان التضخم هو ناتج طبيعي لانحراف الميزان التجاري نحو الاستيراد وخروج العملة الصعبة بدلا من دخولها عن طريق التصدير. وبالتالي فان كمية المعروض من العملة الصعبة يكون اقل من الطلب مما يرفع سعرها كأي بضاعة اخرى. واذا ارادت الدولة ان تحد من التضخم، فيجب ان ترعى عملية اصلاح اقتصادي شاملة تتضمن تشجيع الانتاج المحلي وتخفيض الفائدة على القروض المصرفية، واستغلال القدرات البشرية لاحداث نهضة زراعية وصناعية كبرى.

ومن الواضح ان هذه الاجراءات معقدة وشائكة وتتطلب الكثير من الجهد والتنظيم والتطوير، بعكس قرار بسيط بتحويل جزء من واردات النفط لشراء الدولار وبيعه لاحقا بسعر اقل، للإيحاء بان الدولة قد حدّت من التضخم، محققة بذلك انجازا اعجازياً!

وحتى على هذا الفرض، ما الضمانات؟ ان واردات النفط ستكون كما هو متوقع؟ اذا نحينا جانبا عنصري التخريب والفساد الاداري في ادارة هذه الثروة الوطنية، اليس واردا ان يحدث انخفاض كبير في سعر بيع برميل النفط، بحيث يقل عن التوقعات الدنيا؟ فماذا يحدث عندذاك؟ اذا عجزت الدولة عن دعم الدينار، متيحة لدورة السوق ان تأخذ مجراها، فلاريب ان سعر الدولار سوف يشهد تصاعدا صاروخيا، مسببا تضخما نقديا قد يكون من الصعب السيطرة عليه بسبب العامل النفسي للغلاء، والرغبة في الاقتناء خوفا من تصاعد محتمل في الاسعار.

وعلى كل حال قد يكون وجود نسبة مئوية بسيطة من التضخم سنويا امرا حميدا، حيث يدفع بالمواطن الى الاستثمار في السوق المحلية لتنمية المدخرات بدلا من الاقفال عليها في الخزنات باعتبار انه اذا لم يكن هناك تضخم فان قيمتها تزداد مع الزمن حتى مع عدم تشغيلها. وهذا هو الامر مع الدولار نفسه، حيث نشهد تراجعه امام عملات اخرى سنة بعد سنة، من دون ان نرى تحركا جديا من الحكومة الامريكية لوقف هذا التراجع (إضافة الى عوامل محلية ودولية اخرى تخدم الادارة الامريكية في وضع الدولار "الضعيف").

اننا لا ندعو هنا الى رفع يد الدولة كليا في هذه المرحلة، ولكننا لا نرى اية فائدة من تدخلها المباشر لمصلحة الدينار. ونحن ندرك ان الحكومة الحالية ورثت اقتصادا منهكا وديونا دولية طائلة. لكننا نعتقد في الوقت ذاته ان بامكان الدولة ان تتبع اجراءات على المدين المتوسط والبعيد من اجل تحقيق نهضة اقتصادية كفيلة بتحسين وضع العملة ليس من ناحية سعر صرفها فحسب، وانما من ناحية الطلب عليها ايضا. سيكون من المشوق ان نرى يوما نستورد فيه بضائعنا، من دول الجوار في الاقل، بعملتنا الوطنية، لانهم يقبلون التعامل بها. سيكون ذلك افضل بكثير من ان يعادل الدولار بالف دينار بينما يكون سعر البضائع المستوردة هو نفسه او اكثر من سعرها حينما كان الدولار بالف وخمسمائة او الفين دينار عراقي.

ندوة بيروت والاقتصاد العراقي

بعيدا عن أية وجهة نظر مسبّقة عن المؤتمرات التي تنعقد في عواصم مختلفة بشأن الهموم العراقية بكل تنوعاتها،نتوقف عند الندوة التي تبتدىء أول آب القادم في بيروت،بدعوة من اتحاد رجال الأعمال العراقيين ،وقد كان لنا سهم في المشاركة بفعالياتها،حيث سيرسم معالم المشاركة الفاعلة فيها العديد من المختصين بتوجهات الاقتصاد العراقي وقنواته المتنوعة.

سيلتقي المشاركون تحت عنوان(اصلاح السياسة المالية والنقدية لتوسيع النمو والاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق)لكن ما استرعى انتباه المتابعين الاهتمام الذي أبداه المعنيون بالاستثمار وكل ما يتعلّق بمفرداته من رغبة أكيدة ومتحمسة للمشاركة في تداولات الندوة أولا واللقاءات الجماعية وحتى الفردية بالأطراف العراقية المختلفة على هامش الندوة.

حسام السامرك

من هنا نتوصل الى قناعة ثابتة بامكانية هذه الندوات على تحديد ملامح وتوجهات السياسات المالية والنقدية وعموم الاجراءات الاقتصادية الكفيلة بتجاوز الأزمات الحاصلة في الحلقات المختلفة للأنشطة الاقتصادية انطلاقا من حلول منهجية وموضوعية تأخذ الواقع العراقي بشتى ملابساته ساحة تقرر متطلبات أية سياسة نسعى لانتهاجها

لقد تعبأت المشاركات العراقية من بحوث معدة ومناقشات يتهيأ لها أصحابها بأن يكون لهم حضورهم في محاور الندوة بما يلبي متطلبات ترصين اقتصادنا الوطني ويعزّز توجهاته وآفاقه و العمل على تحقيق أو تحديد ملامح اصلاح جذري بنّاء للسياسات المالية والنقدية بعيدا عن القوالب الجاهزة التي تسعى أطراف معينة لعل أبرزها صندوق النقد الدولي في الدفع القسري لانتهاج أنماط معينة من الاجراءات والسياسات التي باتت وصفات تقليدية أثبتت فشلها في تجارب التعاطي مع حالات عديدة ليس آخرها السياسات التي حملت دول أمريكا اللاتينية وحتى بلدان الاتحاد السوفيتي السابق على انتهاجها لكنها لم تحقق الا الفشل الذريع.

من هنا نتوصل الى قناعة ثابتة بامكانية هذه الندوات على تحديد ملامح وتوجهات السياسات المالية والنقدية وعموم الاجراءات الاقتصادية الكفيلة بتجاوز الأزمات الحاصلة في الحلقات المختلفة للأنشطة الاقتصادية انطلاقا من حلول منهجية وموضوعية تأخذ الواقع العراقي بشتى ملابساته ساحة تقرر متطلبات أية سياسة نسعى لانتهاجها،فيما تحتشد الخبرات العلمية العراقية نظريا وعمليا بما يؤهلها لتضع الحلول المناسبة لتلك الأزمات وكل المعاناة التي ينوء المواطن العراقي بأعبائها لتغدو ندوة بيروت التي نهض اتحاد رجال الأعمال العراقيين بتنظيمها محطة مضمونة لتحديد مسارات السياسة المالية أو النقدية ومجمل شؤون الأزمات الاقتصادية وشجونها وبما يجعلنا أكثر تفاؤلا بأن تكون مثل هذه اللقاءات التخصصية اضافات نوعية لما نتطلّع اليه في ساحة العمل الاقتصادي بالعراق وصولا الى تجاذبات اقتصادية طموحة في ظل ما ننتظره من مشروعات استثمارية أطال المعنيون بقانون الاستثمارتحقيق مستلزمات تواصلها ،ولعلها فرصة مناسبة للدعوة الملحّة من أجل التعرف على السر الدفين في التكتم غير المبرر لما تحقق من تفاصيل تطبيق القانون الذي كان آخر ما أعلن قبل أشهر عدة عن التباحث في تسمية اللجنة العليا لهيئة الاستثمار والتي لم تر النور حتى الآن.

إغلاق ثلاث شركات أغذية صينيَّة لبيعها سلعاً ملوَّثة

رويترز

تقول الصين إنها اتخذت إجراءات حاسمة لمعالجة الفضائح في قطاع الغذاء والدواء

أمرت السلطات الصينية بإغلاق ثلاث شركات أغذية محلية وإلقاء القبض على عدة أشخاص متورطين بفضائح بيع مواد غذائية وعقاقير سببت ذعرا كبيرا في الآونة الأخيرة داخل البلاد وخارجها.

وكانت اثنتان من الشركات الثلاث قد صدرت إلى الولايات المتحدة الأمريكية مواد بروتينية ملوثة مصنوعة من الحبوب، مما أدى إلى نفوق العديد من القطط والكلاب التي أكلتها.

أمّا الشركة الثالثة فقد أُغلقت بعد اتضاح صلتها بوفاة عدد من الأشخاص في بنما.

ووعد الوزير المسؤول عن سلامة الأغذية والأدوية في الصين، لي تشانج يانج، بأن بلاده ستطور المعايير المعتمدة والمطبقة في وزارته.

وأضاف: "إنّ الحكومة الصينية تتحرك لمعالجة المشاكل الجوهرية المتّصلة بسلامة المنتجات الغذائيّة."

وقد كُشف النقاب خلال الأسابيع القليلة الماضية عن عدة فضائح تتعلق بمواصفات المنتجات الغذائية في الصين، مما أثّر على سمعة البلاد في العالم.

وفي مسعى لتحسين صورتها التي تضررت بسبب تلك الفضائح، فقد باشرت الصين بإجراء تحقيق منفصل في كل من تلك الفضائح على حدة.

وقال الوزير لي إنه أشرف شخصيا على نشر بعض نتائج تلك التحقيقات.

من جهة أخرى، اتهم المسؤول الصيني وسائل الإعلام بالتهويل من مساوئ منتجات بلاده، برغم إقراره بالحاجة لتحسين معايير السلامة.

وأضاف: "أعتقد بأن غالبية القصص حقيقية، ولكن بعض المؤسسات الصحفية تخفق في الحصول على صورة كاملة للوضع"

منظمة التعاون الاقتصادي: لابد من دراسة الجانب المظلم للعولمة

المدى/ وكالات

قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إن العولمة كان من المفترض أن تخدم مصالح الجميع لكن مع مرور السنين أصبح الناس يكسبون أقل من الثروات المولدة نتيجة النمو الاقتصادي والتكامل.

وظلت المنظمة متمسكة في تقريرها عن سياسات الوظائف بتفويضها كمروج لسياسات السوق الحرة والتجارة والاستثمار لكنها قالت ان الوقت قد حان لدراسة الواقع فيما يتعلق بالجانب المظلم من العولمة.

مشيرة إلى أن على الحكومات أن تعالج مخاوف الرأي العام المتعلقة بالوظائف والاجور في عالم يتغير بسرعة لم يسبق لها مثيل بسبب التكنولوجيا ورخص تكاليف النقل والمواصلات وصعود الصين وروسيا والهند والبرازيل ووفرة العمالة الرخيصة.

وقال رايموند توريس الكاتب الرئيسي للتقرير إن " العولمة مازالت عملية لا يخسر فيها أحد بالنسبة لجميع الدول. لكن بما أن الاسواق المفتوحة جيدة للنمو فان عدم الرغبة في رؤية نقاط الضعف هذه قد يكون له أثر عكسي."

وعرض التقرير دراسة للواقع تركز على الجوانب السلبية في العولمة وحث على اتخاذ اجراء.

وقال التقرير الذي اعدته المنظمة التي تضم في عضويتها ٣٠ دولة أغلبها من الدول الصناعية الغنية إنه "على مدى ٢٠ عاما مضت كان نصيب الاجور من الدخل القومي يميل للانخفاض في أغلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية."

وقال توريس "من الظواهر التي نشهدها في أغلب الدول انخفاض نصيب الاجور كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي. هذا امر ملحوظ بدرجة كبيرة." مضيفا أن ذلك لا يتعلق بالدورات الاقتصادية.

حثت المنظمة الحكومات على مقاومة الحماية الاقتصادية وتبني بدلا منها سياسات توظيف لمساعدة الناس على التنقل من وظيفة لوظيفة

وأظهر تقرير المنظمة أن الاجور انخفضت في اليابان بنحو ٢٥ بالمئة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي على مدى ٣٠ عاما في حين انخفضت بنحو ١٣ بالمئة في أغنى ١٥ دولة في الاتحاد الاوروبي. وبنسبة سبعة بالمئة في الولايات المتحدة.

وقال توريس إنه "حتى في دول مثل الولايات المتحدة حيث سوق العمل تعاني من ضغوط العرض انخفضت نسبة الاجور كذلك." وأضاف "الاجور نمت بمعدل أقل من الانتاجية."

وأفاد التقرير كذلك ان الفجوة بين أصحاب أعلى الاجور وأصحاب الاجور الدنيا اتسعت والشعور بعدم الامان في الوظائف زاد وهو عامل ربما يفسر تباطؤ نمو الاجور جزئيا على الاقل.

وقال توريس ان اعادة توطين الشركات لاجزاء من نشاطها في أماكن أرخص لم يكن له الاثر السلبي الكبير الذي كان متصورا من قبل على الوظائف لكن هذا الانطباع كان كافيا لاثارة عدم الشعور بالامان خاصة بين العمال منخفضي المهارات.

وزادت وفرة العمالة الرخيصة منذ أن فتحت الصين أبوابها على العالم الخارجي وتنافس العمال على نطاق دولي أوسع بسبب رخص التكنولوجيا وتكلفة التنقل والاتصالات مما سهل على الشركات تنظيم عملها على مستوى دولي.